عنوان الليسانس: علم اجتماع اسم الوحدة: أساسية

الرصيد:5 المعامل:2

المحاضرة الخامسة:

علم الاجتماع في الجزائر...قراءات في الممارسة والتفكير

يصعب على المرء أن يصدّق كيف أن الشعب متى تم إخضاعه يسارع إلى السقوط فجأةً في هوّة النسيان العميقة لحريته حتى ليمتنع أن يستيقظ لاستعادتها، ويُقبل على الخدمة بحرية وتلقائية حتى ليظن مَن يراه أنه لم يخسر حريته بل ربح عبوديته.

أولا : مدخل تأسيسي:

يعد علم الاجتماع علما ثوريا، ليس لكونه علما نقديا يسعى لتقديم قراءات علمية تفسر الواقع وتتجاوزه فحسب، بل لأنه وُلد من رحم ثورات ثلاث؛ أولهن **الثورات السياسية** التي عرفتها أوروبا وتميزت بتقلبات في النظام الاجتماعي، وما رافقها من هزات مسّت النظام الاجتماعي القديم القائم على الملكية الوراثية،وسلطة الكنيسة، وعدم المساواة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ومحاولات استبداله بنظام يغيّر طبيعة المجتمع ووظائف مؤسساته ويكون أكثر مساواة...ثم **الثورةالصناعية**التي غيّرت من شكل الإنتاج ونظامه، فتغيّرت علاقات الإنتاج ونظام الملكية، وتمّ على ضوء هذه التحوّلات الاهتمام بمختلف العلوم المرتبطة بالإنتاج والصناعة والاقتصاد، كما برزت

قوانين الإقتصاد السياسي و دراسات سوسيولوجية اهتمت بالمجتمع الصناعي الناشئ على أثر تلك الثورة و إفرازاتها لاسيما نظالهامن أجل العدالة الاجتماعية وعدم استغلال العمال، فتصدرت الواجهة العلمية مفاهيم ثرية جدا من قبيل الطبقة الاجتماعية والبروليتاريا وعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل وقوة العمل...لتأتي **الثورةالعلمية**التي حدثت في القرن التاسع عشر من خلال الفيزياء والكيمياء والرياضيات والبيولوجيا، و التي أسهمت بشكل مباشر في تطور الصناعة واستعمال الآلة وتطوير البنى التحتية...

ولعلنا نتساءل كيف لهذه العلوم في تطورها أنتكون سببا في ظهور السوسيولوجيا؟ والواقع أن البيولوجيا مثلا ألهمت أوغست كونت في صياغة نظرية الوضعية والفيزياء الاجتماعية كمفهوم كفيل بالإجابة على تساؤلات قد تتضمن مقولات نظرية تتعلق بالحركة والوظيفة والتوازن والأستاتيكا والديناميكا وغيرها كثير....

إن الصفة الثورية والنقدية لعلم الاجتماع والتي طبعت مسيرته، لا يمكن أن تتوقف يوما، مادام التغيّر الإجتماعي موضوعه الرئيسي وسمة المجتمع نفسه، وان اختلفت النظريات الاجتماعية فيه، فميلاده كان بين ثلاث دول هي فرنسا وألمانيا وانجلترا وأمريكا من بعد....

و لعله الاقتراب التاريخي الذي جعلنا نحاول ملامسة واقع علم الاجتماع في الجزائر، تفكيرا وممارسة في مساءلته للواقع الاجتماعي، وجعله قابلا للفهم والإدراك ثم انسحابه من الفضاء الاجتماعي واكتفائه بقراءات مجتمعية محدودة التفكير من شرفات الجامعة لدرجة يمكن وصفه بالعلم المدرسي والمهني الذي يعمل على التنشئة الفكرية الإيجابية بالمفهوم العام أو المجتمعي،ولتخمد فيه الروح النقدية...

إننا نحاول أن نلامس حدود الممارسة وأنماط التفكير فيما هو اجتماعي داخل مجتمع جزائري جديد يطرح أسئلة عميقة من حيث التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي عرفها ولم يسلم من أثار مرحلته الانتقالية، ناهيك عن تأثيرات الثورة المعلوماتية على كل مجالات الحياة، فهو مجتمع معولم بقيم استهلاكية و في الوقت ذاته مؤطر في عمقه بقيم دينية و ثقافية تقليدية و عائلية ثابتة نسبيا،مقاومة باستمرار لكل ما هو دخيل أو غريب عن الممارسات الثقافية الراسخة في الأذهان و الأفعال الاجتماعية ...

ثانيا.علم اجتماع الجزائر ...قراءة في المشهد التاريخي:

أجريت العديد من الدراسات والأعمال خلال المرحلة الاستعمارية و كانت الجزائر مجتمعا و مؤسسات رسمية و غير رسمية موضوعا بحثيا مباشرا ، حيث عمل العديد من المتخصصين في العلوم الإنسانية بالخصوص على دراسة المجتمع الجزائري

والتنقيب في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى الدينية في محاولة منهم لفهم الميكانيزمات التي تتحكم في البنى المجتمعية،وكان الغرض من هذه الدراسات إمّا خدمة الإيديولوجيا الكلونيالية أو تأسيس أبحاث علمية متخصصة حول المجتمع الجزائري لعل أبرزها كتابات إميل ماسكراي، كورنيل تريملي، بيير بورديوو غيرهم ....

فقد عزم الفرنسيون منذ بداية الاحتلال على توظيف الدراسات السوسيولوجية والانتروبولوجية والتاريخية للهيمنة على المجتمع الجزائري وتفكيك خصوصياته والتأثير على مكوناته الهوياتية موظّفا المنتجات الفكرية الميدانية للكم الهائل من هذه الدراسات، لتؤُسس فيما بعد لسوسيولوجيا كولنيالية درست مجتمعا عاش مرحلة تاريخية صعبة جدا افتقد فيها لسلطته السياسية والعسكريةتمّ استبدال نظام الإدارة والتسيير بنظام استعماري حرم الفرد من ملكية أراضيه وثرواته، وأدى في نهاية الأمر إلى فعل مقاوماتي مختلف الأشكال استدعى ضرورة تركيز المستعمر على تدميره و تفكيك كل العناصر الداعمة لهذا الفعل، وهو ما عملت عليه الدراسات الاجتماعية المختلفة للكثير من الباحثين الفرنسيين ساهمت في شنّ محاولات تفكيكية استعمارية للرابط الاجتماعي القوي في المجتمعات المحلية الجزائرية من خلال بعض الممارسات منها استبدال الأسماء العربية الثلاثية بألقاب مشينة تهدف إلى قطع الروابط القبلية و بالتالي إضعاف الرابط الديني بالتضييق على الإسلام السني وتشجيع التصوف وبناء المزارات والترويج للأفكار القدرية التي تجعل من فعل المقاومة حرام و أن الفرد الذي يقاوم الاستعمار يكون حكمه مثل حكم المنتحر، و الترويج للخطاب القدري كاعتبار الاستعمار قضاء وقدر، وبذلك حمل الخطاب الرسمي الفرنسي مفهوم إسلام الجزائر؛

ذلك الإسلام الذي يُمكّن للاستعمار ، ناهيك عن تكوين نخب من الجزائريين متشبعة بالثقافة الفرنسية ومدافعة عنها بقوة ....

و يرجع الكثير من المختصين بدايات علم الاجتماع في الجزائر إلى عام 1971، بعد "الإصلاح" الذي مس التعليم العالي في الجزائر حيث اعتمد علم الاجتماع رسمياً كتخصص مستقل في الجامعة الجزائرية. **لكن** قبل هذا التاريخ بالذات، كان هناك بالفعل في جامعة الجزائر على وجه الخصوص، علم اجتماع في شكل هيئة "مكونةمن علماء اجتماع جزائريين شباب لكنها أيضاً مجموعة من النصوص والإنتاج الاجتماعي الجيد وهو إنتاج ثري من الدراسات التي أجريت من طرف فرنسيين و تمت في المجتمع الجزائري .(Chachoua, 2021)

حيث يمكن أن نرجع ظهور مصطلح علم الاجتماع في الجزائر كامتداد طبيعي للمدرسة الدوركهايمية في فرنسا. ففي عام 1884 ألقى السيد سباتيير دورة في "علم الاجتماع الأهالي" في الجزائر العاصمة، ثم طوال القرن العشرين كان الحديث عن "علم الاجتماع الإسلامي" و "علم الاجتماع البربر" حيث شكلا الإسلام والبربر كمقومات للهوية موضوعين رئيسين للدراسات الاجتماعية في تلك الفترة، لكن علم الاجتماع لم يؤكد نفسه كنظام وتدريس في حد ذاته في جامعة الجزائر فقط في نهاية العشرينيات من القرن العشرين عندما تم تكليف رينيه مونييه، بدورة بعنوان"الاقتصاد وعلم الاجتماع الجزائري". (C.Chaulet، 2004)

واللقب الذي كان يفضله رينيه مونييه ، وفقاً لكلماته ، هي عبارة "علم اجتماع الجزائر و"بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً، أي عام 1958، **بيار** بورديو اختار إعطاء

لقب "علم اجتماع الجزائر" لأول كتاب له في علم الاجتماع. وفي عام 1956، أطلق **جاك بيرك** ً ا عنوان ً ا على إحدى مقالاته الشهيرة المنشورة في المجلة من حوليات: "مائة وخمسة وعشرون سنة من علم الاجتماع المغاربي". هذا ليس كل شيء من قبل هذه المأسسة الثانية لعلم الاجتماع في الجزائر موجودة بالفعل في جامعة الجزائر شهادة "الأخلاق وعلم الاجتماع" في إطار رخصة الفلسفة وقبيل نهاية الخمسينيات شملت الرخصة في الآداب والعلوم الإنسانية بعد الدلائل الأولية ، أربع "شهادات": علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، والاقتصاد السياسة والديموغرافيا والاثنوغرافيا لشمال أفريقيا، هذه الشهادات كلها "تقع في نفس الطابق الثالث الذي ينتمي أساس ً ا إلى الفلسفة". (C.Chaulet، 2004)

بعد ذلك ، في مطلع الستينيات ، أكدت كلودين شوليه أنه "كان هناك عدد قليل جد ً ا من المعلمين الجزائريين، وقد تم تقديم الدورات بشكل أساسي من قبل عمال الإغاثة، الناطقين بالفرنسية والعربية، وكثير منهم أتوا باختيارهم من الجزائر الثورية" (C.Chaulet، 2004). غير أن علم الاجتماع ، مثل العديد من التخصصات الأخرى في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر، قد بـ ُ تر لسبب ما جزء من تاريخه الاستعماري وما بعد الاستعماري، مما يمنعنا من فهم سبب تشكيك علماء الاجتماع الجزائريين باستمرار طوال في شرعية وفائدة علم الاجتماع. في الجزائر وعلم اجتماع الجزائر.

كما أن السمعة العلمية لعمل P. Bourdieu عن الجزائر، والمشاركة والسمعة السياسية والعلمية لعلماء الاجتماع وعلم الاجتماع الفرنسي في **حركة مايو** 1968

التي كان لها صدى وتأثير وتعاطف سياسي وتأديبي على علماء الاجتماع في الجزائر، وفي عام 1974 عقد المؤتمر الدولي الرابع والعشرون لعلم الاجتماع في الجزائر العاصمة (اختيار رمزي اجتماعي)، وقد أعطى علم الاجتماع "الجزائر " تأثيرا وشرعية وطنية ودولية، أزاحت وغسلت علم الاجتماع من أي شك استعماري أو إمبريالي. (Chachoua، 2021)

علاوة على ذلك ، فإن مكانة علم الاجتماع وسلطته باعتباره تخصصا جامعيا في مصربل(كان مثالا ومنارة للقومية العربية للجزائر على وجه الخصوص) أعطى الشرعية العربية لاسم ابن خلدون مكرسا بالتأكيد. كل هذه النصوص وكل هذه السياقات وكل هذه الحقائق والرموز السياسية والعلمية والوطنية والدولية جعلت علم الاجتماع الجزائري نظاما أنيقا وممتعا وخيرا خلال السبعينيات من القرن العشرين. لكن هذه النشوة للأسف لم تعبر الثمانينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من هذا الرأسمال العلمي والسياسي والرمزي ، بدأ علم الاجتماع في عام 1980 يلامس "الفقر" و "التقليل من القيمة" وحتى "الذبول". (Chachoua، 2021)

بالفعل منذ 1980، (عام تعريب جميع تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية) يجد علم الاجتماع في الجزائر نفسه أمام ثلاثة مستحيلات: استحالة القيام بذلك باللغة الفرنسية، واستحالة القيام بذلك باللغة العربية، واستحالة عدم القيام بذلك. القيام بعلم الاجتماع على الإطلاق. يمكننا أن نقول إن علم الاجتماع في الجزائر كما هو قائم حتى الآن وكما هو الحال هو مجرد محاولة لإيجاد بديل لهذه "المستحيلات" الثلاثة. (Chachoua، 2021)

في الواقع ، علم الاجتماع هو أحد تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي عانت أكثر من غيرها من سياسة التعريب في الجزائر، والتي هي في الوقت نفسه عمل تدجيني (Fanny، 1975) لعلم الاجتماع من قبل السلطة وبالتالي عانت من التقليل من قيمتها على المستوى الوطني. والمجالات العلمية الدولية.

ويكافح علم الاجتماع الجزائر أيضً ا بسبب "هويته المزدوجة" (Fanny، 1975) لأنه يتأرجح بين مجالات العلوم الاجتماعية الوطنية (الجزائرية) والعالمية (الفرنسية على وجه الخصوص). هذه "الهوية" الفرنسية لعلم الاجتماع الجزائري ليست مفترضة أو مرفوضة اليوم، على الرغم من أن مدرسي علم الاجتماع في الجزائر (خاصة في أقسام علم الاجتماع في الجزائر وقسنطينة ووهران) هم في الأساس في كثير من الأحيان، حتى التسعينيات (خريجي الدراسات العليا) في فرنسا.

يجبر الالتزام بالتدريس باللغة العربية هؤلاء المدرسين بشكل خاص على الاستخدام المتكرر والمكثف للكلمات والأسماء والمفاهيم الفرنسية (وهذا هو الحال أيضً ا بالنسبة للتخصصات مثل علم النفس أو الاقتصاد) مما يؤثر بشكل كبير على العلاقة التربوية بين المعلمين والطلاب ولكن أيضً ا قبل كل شيء، ويحيي الضغائن السياسية واللغوية ويخلق أخير ً ا عقدة تأديبية ولغوية أو حتى هوية معقدة بين الطلاب. (Chachoua، 2021)

ولعل الوجه العلمي الموضوعي لهذا الطرح هي البدايات الأولى لتأسيس تجربة بحثية ثرية لعلم الاجتماع الجزائر،ميدانية بالخصوص، من طرف مفكرين وباحثين كان و لا يزال لهم شأن عظيم جدا في الفكر الإنساني بشكل عام و السوسيولوجي

بشكل خاص، وبقدر كثرتهم و بالتالي كثرة عدد الدراسات المهمة جدا في المرحلة الاستعمارية، بقدر التأكيد على أهميتها لحد اللحظة في إعادة تقديم قراءات حول مواضيعها و حتمية استمرارية الرجوع إليها والاستفادة من مضامينها المعرفية في الأبحاث و الدراسات من طرف المشتغلين الجزائريين بالحقل السوسيولوجي على اختلاف تخصصاتهم و اهتماماتهم،لاسيما في علاقتها بالتغيّر المجتمعي، جدلية التقليدي العصري، مسألة الهوية الوطنية، المقدسات الدينية، الشرف، العائلة،المرأة، القبلية والعروشية، اللغة و الهوية..و غيرها من المسائل الاجتماعية التي لا تزال تُحاط بهالة من القدسية و اللاّمساس وصعوبة الولوج إليها و طرحها و تقديم قراءات و ممارسات واقعية مؤسسة معرفيا بعيدا عن القوالب الفكرية الجاهزة و الاستهلاك المعرفي اللامتناهي، آخذة بعين الاعتبار الخصوصية السوسيوثقافية للمجتمع و مختلف إفرازاتها المحلية في انتقالنا من فضاء جغرافي محلي إلىآخر كثيرا ما ميّزه الاختلاف الممارسات والتمثّلات محلّية تقليدية راسخة في المخيال الجماعي...

نحن إذا أمام طرح معرفي قوي لم يُستثمر سوسيولوجيا بالشكل المطلوب لأسباب موضوعية عديدة جدا لعل أبرزها التأطير السياسي للعلمي والهيمنة عليه، مما أدى إلى عدم تمكّن الجلعة الجزائرية من تدوين هذه التجربة وإدراجها ضمن مضامين فكرية سوسيولوجية تساهم بالتأكيد في تقديم نوعية هامة جدا من الطروحات الفكرية المختلفة و المتنوعة عن السائد بحثيا و المستهلك معرفيا الذي أسس لحالة من الاغتراب المعرفي و لوضع خاص جدا لعلم الاجتماع، و الاكتفاء باجتهادات معرفية

شخصية محدودة جدا متمكنة لغويا(تجيد اللغة الفرنسية الأكاديمية) حاولت التعريف ببعض مفكري المرحلة الاستعمارية و تقديم قراءات حول دراساتهم و مواضيعهم البحثية...

في المقابل أيضا نؤكد على أن الطرح السوسيولوجي المهيمن حاليا أهمل حسب أحد الباحثين تطلعات المجتمع وذهب إلى تطويع الواقع حسب إسقاطات و شبكات نظرية مستوحاة من الأدبيات السوسيولوجية الغربية. والأكثر تأكيدا أن المجتمع الجزائري مجتمع جماعي مؤطر في عمقه بالقيم الدينية و العائلية كما تميز برفضه شبه المطلق لكل ما هو مقترح عليه من المؤسسات الرسمية، إنها القيم الثابتة و اللاّمتغيرة حتى و إن دخلت عليها بعض المستجدات حسب متطلبات العصر ...(بشير ، 2016)

ثانيا. واقع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر:

إن الحديث عن واقع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر هو موضوع ذو راهنيه في الزمان والمكان، يفرض علينا بناء نموذج تحليلي يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المتداخلة والتي أنتجت هذا الواقع، كما أن للمجتمع الجزائري ولعلم الاجتماع في الجزائر خصوصية يتفردان بها معرفيا ومنهجيا، تكاد تكون سببا مباشرا في وضعه ومكانته بين العلوم.

ولعل التقرير الذي أعدته الورشة الوطنية للبحث في العلوم الاجتماعية تحت إشراف الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، يثبت بكل موضوعية حالة البؤس لمكانة هذه العلوم في الجزائر، خاصة أنها شخصت أسبابه الداخلية والخارجية والعوامل المتفاعلة التي جعلت منها علوما خارج الحقل الاجتماعي تفتقد للبوصلة التي توجهها في الزمان والمكان.

فمثلا يذكر التقرير أن مكانة العلوم الإنسانية والاجتماعية متدنية مقارنة بالعلوم الأخرى، (DGRDT، 2022)كما تعاني عجزا من حيث الدقة المنهجية والممارسات البحثية، وأن هذاالعلوم تعاني من التهميش كونها جر ّ دت من أدوارها التنموية التي اضطلعت بها بعد الاستقلال، خاصة المشاركة في صياغة البرامج التنموية والعمل الاستشاري في مختلف الوزارات والإدارات العمومية. كما أنلخيارات التعليم العالمي وتوجهاته اثر كبير في تراجع مكانة هذه العلوم والمنتسبين إليها.

كما تعاني من تغلب الدور البيداغوجي على حساب البحث العلمي الجاد والهادف، وذلك لاستيعاب العدد الكبير من الطلبة الوافدين إليها، خاصة أصحاب المعدلات الضعيفة في البكالوريا.حيث شجعت الوزارة على فتح أكبر عدد من أقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية في مختلف الجامعات، ليس استجابة للطلب بقدرما هي محاولة لاحتواء الرغبة الأخيرة لذوي المعدلات الضعيفة. وهو ما دفع إلى التساهل

الكبير في توظيف الأساتذة المساعدين دونما مراعاة للشروط الموضوعية لذلك، خاصة مع تعميم نظام ل. م.د ليسانس . ماستر. دكتوراه، والذي أنتج كما هائلا من الدكاترة دون أي قاعدة أو زيادة في تحسين المستوى.

إن ما تضمنه التقرير يكشف بوضوح عن حجم الأزمة التي تعيشها العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية، وهي في مجملها نوعين **داخلية؛** من حيث عدم القدرة على التحكم في الأدوات البحثية أو معاناة المنتسبين إليها من الأمية الأكاديمية بمختلف أشكالها بدءا باللغوية ثم المعرفية ثم المنهجية ثم العجز التام عم ملامسة الواقع الاجتماعي والتي جعلت منها غير مؤهلة لرصد التحولات العلمية والتكونولوجية والمنهجية، ولذلك فهي فقدت القدرة أيضا على تطوير سياسات بحثية تتكيف مع بيئتها وتتفاعل معها.

وخارجية تتعلق بعلاقتها بالنسق السياسي ورؤيته لدور هذه العلوم في مسيرة التنمية والتطور للمجتمع الجزائري، حيث سجل التقرير ضعفا كبيرا في مراكز البحث التي لا يتجاوز عددها الخمسة، وهي لا تغطي كل المجالات البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن العدد الضخم لمخابر البحث والذي بلغ 682 مخبرا لم يرتقي بمخرجات البحث العلمي من خلال الفرق البحثية التي توجد افتراضيا على الوثائق إدارية، ولم يساهم في تحسين مستوى التكوين في الدكتوراه حيث يؤشر المخبر

على طلبات عروض التكوين ومتابعتها،وغالبا ما تكون مغلقة طيلة أيام السنة ولا يستغلها طلبة الدكتوراه في انجاز دراساتهم. ناهيك عن الخلل في المواضيع المبرمجة للبحث في الدكتوراه فهي مكررة ومستهلكة.(DGRDT، 2022)

وعليه، تثير القراءة الأولية للتقرير نوعا من القلق لدى المهتم بحقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، كونه يشخص وضعا متأزما ومكانة لا تليق بها بين العلوم ،ولعلنا نتفق إلى حد بعيد مع النتائج المتوصلإليها، الا أن التقرير في معظمه شمولي وعام ويفتقد للدقة والرؤية العميقة، إذ كيف يمكن تشريح أسباب أزمة تمس تخصصات متعددة ونتكلم عن ميدانها على العموم، كما أنه يوحي وكأن العلوم الاجتماعية والإنسانية هي السبب في وضعيها وأزمتها، مع أن هذا الوضع هو نتيجة لعوامل يجب الكشف عنها بدقة وبأدوات بحثية مناسبة بدءا بالسياسية التي أثرت بشكل كبير على انتاج فئة كبيرة جدا من حاملي شهادات علم الاجتماع على المستوى الوطني أغلبهم غير مقتنع تماما بطبيعة و نوعية التخصص و غير قادر على ممارسة أبجدياته واقعيا بسبب اجبارهم على دراسته ، بل قد يحيط الخجل و الاحساس بالدونية اعلام المحيط الاجتماعي بذلك لاسيما و أنه رغم التغير الإجتماعي الذي يعرفه المجتمع إلا أن العلوم التقنية و الطبية تظل الأكثر رغبة و الأكثر تفوقا و نجاحا في

المخيالالإجتماعي بسبب تراكمات ممارساتية سياسية بالخصوص أبرزها تصريحات لقيادات سابقة بعدم أهمية العلوم الإجتماعية و الإنسانية في العقود السابقة .....

يضاف إلى ما سبق التأكيد على افتقاد التقرير القدرة على تصنيف عوامل الأزمة حسب درجتها والمسؤول عنها سواء أكانت داخلية تتعلق بالتخصصات الدقيقة لهذه العلوم أم خارجية تتعلق بالعلاقة بين مختلف الأنساق خاصة النسق السياسي وما نريده من هذه العلوم. كما أن التقرير لم يناقش السياق الثقافي والاجتماعي وما يعتريه من مظاهر فساد امتدت بدورها إلى الجامعة وأثرت فيها، بل أثرت على الطالب الجامعي وعلى قيمة الشهادة الجامعية وقيمة العلم، بل جعلت من الطالب ضحية قرارات ارتجالية اعتباطية لمساره التربوي الذي لم يختره و لم يحدد معالمه نهائيا.

وحين يتكلم التقرير عن نقص الشراكة الاجتماعية والاقتصادية مع مختلف الجامعات وتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهو يقفز عن الواقع ويتكلم عن نصف الحقيقة، لأن النصف الثاني منها يجعلنا نتساءل متى طلبت مختلف المؤسسات في المجتمع الجزائري من العلوم الاجتماعية والإنسانية بمختلف مجالاتها دراسة ظاهرة ما؟ متى انتظرت نتائج دراسات لتعتمدها ضمن مخططاتها السنوية أو برامجها الموجهة نحو قضايا بعينها؟

لقد لاحظ المشتغلون بالحقل الإجتماعي أن الظرف السائد اليوم لم يعد ينساب في اتجاه دعم جهود علم الاجتماع وتقويتها ميدانيا بعد أن تراجعت مكانة الإدارة وتسيَ بت في حضورها على الإشراف والمتابعة والمعاينة، وصارت المجالس واللجان والهيئات والوكالات التي كانت تستأنس بخبرات ومنجزات وآراء علماء الاجتماعوخبراتهم المتراكمة تستعين بخبراء آخرين على غير منوال دراسات علم الاجتماع، ليملئوا مكانهم وتزداد بذلك عزلتهم أكثر فأكثر. (عيادي، 2019)

وبالعودة إلى ما تضمنه التقرير من مشكلات تتعلق بعدم قدرة العلوم الاجتماعية والإنسانية على مواكبة التطورات الحاصلة بسرعة تضاهيها، فتكلم التقرير عن غياب الهوية الرقمية للباحث في هذه العلوم وصعوبات التواصل الرقمي بين مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، ناهيك عن عدم التحكم في اللغات الأجنبية والبحث بها، وهو ما يجعل الدرس في العلوم الاجتماعية والإنسانية متوقف على ما يترجم للغة العربية، أو على معارف قديمة لا جديد فيها.

كما يذكر التقرير أن انعدام الجسور المعرفية بين التخصصات جعل الباحث عاجزا عن التنقل بمرونة بينها، وهو ما أفقد البحوث الاجتماعية مقاربتها من تخصصات متعددة، لكن يجب الإشارة هنا إلىأن التكوين القاعدي للطالب الجامعي مبتور من الفلسفة ولا يهتمبها، فبناء التفكير المنطقي والتحليلي الناقد لا يتم الا من

خلال تعليم الفلسفة والمنطق، وأذكر هنا أن اغلب أقسام الفلسفة في الجامعة الجزائرية يوجد بها عدد الأساتذة أكثر من عدد الطلبة وهي مهددة بالغلق، كما أن تدريس الفلسفة كمقياس في الجذع المشترك لا يبني هذا النوع من التفكير.

ولعل المهمة الجوهرية للفلسفة هي تدريب الطلبة على التفكير والكلام والحياة والفعل وذلك برسم الحدود التي تميز بين رؤى العالم وتصورات الكون وفضاءات التجربة وإحداث تقاطعات وتشابك بين الرمزي والمادي وبين المعرفي والتاريخي وبين الاعتقادات والفكر النقدي.

ألم ينصح فتغنشتاين بأن تحدد الفلسفة ما يمكن التفكير فيه على الإطلاق وما لا يمكن ، وما يمكن التحدث عنه بوضوح وما لا يمكن، ودعا إلى تحويل الفلسفة إلى فعالية تطرد المبهم والمعتم..؟

إذن فجميع الاختصاصات ليست سوى مجموعة ميادين مفتوحة شيئا فشيئا للتحليل الاجتماعي، وهنا وقعنا في فخ فصل العلوم عن بعضها البعض تبعا لاختلاف تخصصات الأساتذة، لقد ولد علم الاجتماع في جامعة السوربون وسط مجموعة من الفلاسفة، وليس بين مؤرخين، ولا في كلية الحقوق . وذلك لسبب بسيط ، هو أن دور كايم كان لامعا في الفلسفة. (حميد، 2011)

إنه وللتشخيص الأمثل لوضعية العلوم الاجتماعية يجب أن نبحث في العلاقة بين النسق السياسي ومختلف الأنساق وتأثيره عليها، كونه النسق **المهيمن** وهو الذي يخطط للجميع ويقدم حلولا سياسية لكل المشكلات مهما اختلفت ميادينها، فالنظام التربوي مثلا أو التعليم العالي، لطالما حملت الإصلاحات التربوية والتعليمية رؤية سياسية بحتة، والخطاب السياسي في الجزائر لم يمكّن للعلوم الاجتماعية والإنسانية كونه فضل دوما التعليم التقني والمنتسبين إليه، وهو ما أفرز عزلة لهذه التخصصات وعدم قدرتها على التعاون مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

إنّ المستقبل أو مستقبلنا؟ هو سبيلنا الوحيد لتجاوز هذا الوضع المترهل، أين يجب مناشدة علم الاجتماع في عبقريته القادرة على النهوض بالتعليم الجامعي، وبالمجتمع الجزائري الذي يعد حقلا ثريا وخصبا للدراسات السوسيولوجية، وعلى الرغم من التحليلات العميقة والدراسات السوسيولوجية التي يقدمها علماء اجتماع بارزون لكنها لا تلقى أي تجاوب، وثنائية جامعة مجتمع تكاد تكون منفصلة تماما.

إن علم الاجتماع بالغ الأهمية بطبيعته وبوظيفته، ووظيفته الأساسية تكمن في أن يضع هدفا لنفسه لتحليل نزعات التدمير الذاتي الموجودة في مجتمعات اليوم، بسبب التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي لا يمكن السيطرة عليها ولا التقليل من آثارها، إذ يجب أن يتساءل علم الاجتماع بشكل خاص عن الإجراءات التي تعمل على تشكيل الجماعات والحركات الاجتماعية، والتي يمكن أن تكون في

السياقات التي تهيمن عليها وسائل الإعلام خاصة الإعلام الجديد بمختلف أشكاله. (J.-C., 1968)

خلاصة:

هناك إذن مهمة في غاية الصعوبة تقع على عاتق الجامعة والمؤسسات الأكاديمية، عليها أن تكون في آن واحد الهيئة المجددة للهياكل والعمليات التي تتولد عنها الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية على حد سواء في مجتمعنا، والعمل أيضا على ما من شأنه المساهمة الفعالة لتجاوز العوائق المتعددة والمتنوعة (ثقافية، اقتصادية، سيكولوجية...الخ) و التي تمنع أو تبطئ من وتيرة تجديد القدرات والطاقات التي ينطوي عليها المجتمع الجزائري.

لا يمكن لعلم الاجتماع أن يعود للحياة اليومية ويشتغل على تفاصيلها قراءة وتحليلا إلا بمأسسة البحث العلمي، وهندسة للوظائف القائمة خارج الجامعة بعيدا عن الرؤية الرسمية التي يتحكم فيها السياسي، والذي يتوجس خيفة من السوسيولوجيا وأبحاثها، أي أننا نعمل على تكييف التخصصات في العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع مع الحاجات البحثية خارج الجامعة وداخلها، وهذا لن يتأتى لعلم الاجتماع إلاّ بإرادة حقيقة تجعله في قلب البرامج التنموية والمخططات المستقبلية.

أسئلة تقويمية:

ماهو علم اجتماع الجزائر؟

في رأيك كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يأخذ مكانته الرائدة في الجزائر؟

ماهو المشروع الذي تكلم عنه السعيد عيادي رحمه الله؟